

التوليد ... واللحن ... والاقتراض...

مقاربات مزعومة

د. علي حلو , جامعة بغداد , كلية التربية , ابن رشد , قسم اللغة العربية

هناك تداخلٌ بين مصطلحاتٍ مختلفةٍ وهي "التوليد" و "اللحن" و "الاقتراض" ،وقد أدى هذا التداخلُ إلى خلقِ مقارباتٍ مزعومةٍ بين هذه المصطلحات، إذ إنَّ أكثرَ المؤلِّفاتِ إحاطةً بالمؤلِّدِ هي كُتُبُ لَحْنِ الْعَوَامِ وكُتُبُ الْمُعَرَّبِ والدَّخِيلِ، فضلاً عن المُعْجَمَاتِ اللُّغَوِيَّةِ التي كانَ نصيبُها من تلك الظَّاهِرَةِ قليلاً، ولعلَّ ذلكَ يَرْجِعُ إلى تمسُّكِ أصحابِها بمنهجٍ يَكاذُ يكونُ واحداً، في طبيعةِ المادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ التي يُعْنَى المُعْجَمُ بتفسيرِها وإبرازِ دلالاتِها المختلفةِ. وهو منهجٌ ينتقي من تلك المادَّةِ ما وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ في زَمَنِ الاحتجاجِ، ويُبعِدُ ما نَدَّ عَن ذلكَ، فكانَ من نتائجِ ذلكَ غُضُّ الطَّرْفِ عَمَّا جَدَّ مِنْ أَلْفَاظٍ أو معانٍ اسْتَعْمَلَتْ في العُصُورِ التي تَلَتْ تلكَ الحدودَ، أو ذَكَرُها للتَّنْبِيهِ على غَلَطِها وخُرُوجِها عَن كِلامِ الْعَرَبِ، أي تنفيرِ المُسْتَعْمِلِ منها ووَضْعُها في حَيْزٍ لا يَجُوزُ التَّقَرُّبُ منه. وهي غايَةٌ نَجْدُها في أغلبِ ما وُصِفَ بالتَّوَلِيدِ.

وإذا كانتِ مُعْجَمَاتُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُدَوِّنُ المعاني الأَصْلِيَّةَ الأُولَى لِلِكَلِمَةِ والمعاني الأُخْرَى التي طَرَأَتْ عليها حَتَّى نِهَايَةِ القَرْنِ الأوَّلِ الهجريِّ، فَقَدْ لا نَجِدُ للمعاني التي طَرَأَتْ بَعْدَ هذا التَّأْرِيخِ ذِكْرًا فيها، إلا نَتَقًا عِنْدَ عَدَدٍ مِنَ المعجميِّينَ الذين لم يلتزموا الحدودَ التي وَضَعَهَا اللُّغَوِيُّونَ القُدَمَاءُ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الزَّمْخَشَرِيُّ (538هـ) الذي يُعَدُّ أوَّلَ مَنْ احتجَّ بكلامٍ مِنْ عَاشَ بَعْدَ زَمَنِ الاحتجاجِ. ولم تُجْمَعِ تلكَ المعاني الجديدةُ في مُعْجَمٍ خِلا كُتُبًا خاصَّةً، كَمُصْطَلَحَاتِ الفُحَّاهِ أو الفلاسفةِ، ككِتَابِ قَوَانِينِ الدَّوَاوِينِ لَأَسْعَدِ بْنِ مَمَّاتِي (606هـ)⁽¹⁾، والتَّعْرِيفَاتِ للشَّريفِ الجرجانيِّ (816هـ)، وغيرها.⁽²⁾

فالمؤلِّدُ في كُتُبِ اللِّحْنِ والمُعَرَّبِ والدَّخِيلِ قد يكثرُ كَثْرَةً نَسْبِيَّةً، ولعلَّ ذلكَ يَرْجِعُ إلى أنَّ استقصاءَ أَلْفَاظِ التَّوَلِيدِ مع تَعَدُّدِ مصادِرِها المُتَّسِعَةِ لا تُحَدُّ ولا يُحْيِطُ بها العَدُّ، ولذلكِ اقْتَصَرَ على ذِكْرِ المُهِمِّ منها في الكُتُبِ التي تناولتِ عِدداً مِنَ الظَّواهرِ اللُّغَوِيَّةِ الخاصَّةِ الطَّارئةِ على اللُّغَةِ، كظَاهِرَتِي اللِّحْنِ والتَّعْرِيبِ.

وكانَ الاضطرابُ وعدمُ تحديدِ المصطلحِ سَبَبِيْنِ رَئِيسِيْنِ وراءَ تلكَ العلاقاتِ المزعومةِ؛ إذ إنَّ اللِّحْنَ والتَّعْرِيبَ لا يُلاقِيانِ المؤلِّدَ في شيءٍ، فاللِّحْنُ خُرُوجٌ عَن قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ، سِوَاً كانَ في الصَّوْتِ، أو في البِنْيَةِ، أو في التَّرْكِيبِ، أو في الدَّلَالَةِ. أمَّا المؤلِّدُ فهو اسْتِعْمَالٌ لا عَهْدٌ للقُدَمَاءِ به، ولكِنَّه يَقَعُ ضَمَنَ قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ ونواميسِها، وما خَرَجَ مِنْهُ عَن هذه القَوَانِينِ يَدْخُلُ في حَيْزِ اللِّحْنِ، فلا يُعَدُّ مؤلِّداً. في حينَ فَهَمَ القُدَمَاءُ أَنَّ المؤلِّدَ هو كُلُّ شيءٍ مُحَدَّثٍ، قالَ الزُّبَيْدِيُّ (379هـ) في مُخْتَصَرِ الْعَيْنِ، فيما نَقَلَهُ

الشيوطي (911هـ): ((المؤلّد من الكلام المحدث))⁽³⁾ ويشتمل ما استحدثت من ألفاظ العربيّة، وما استحدثت من غيرها، سواءً حافظ على قوانين العربيّة أو لم يحافظ، وهو أمرٌ حداهم على مناقشة تلك الألفاظ المؤلّدة مع الألفاظ التي استعملت غلطاً.

أمّا المعرّب فهو اقتراض لفظٍ من لغةٍ أخرى، واستعماله في العربيّة بمغناه في تلك اللغة، أيّ إنه ليس عربياً أصيلاً وإنّ لبس لبوساً عربياً. فهو يختلف عن المؤلّد الذي قد يكون عربياً أصيلاً؛ لأنه مأخوذ من مادةٍ عربيّةٍ مستعملة في كلام العرب القدماء، ولا يجوز - حينئذٍ - أن يُقحم هذا النوع في كُتب التعريب. أو يكون مُقتزاً من لغةٍ أخرى على وفق قوانين العرب في الاقتراض. وقد يكتفي اللغويون بوصف هذا النوع بالتوليد، أو يُسمونه دخيلاً ليُميِّزوه من المعرّب الذي عرّب في زمن الاحتجاج. وهو وصفٌ غير دقيق؛ لأنه يغفل أصله، والأولى أن يُوصف - فضلاً عن كونه مؤلّداً - بالتعريب، ما دام موافقاً لقوانين العربيّة في التعريب، ولا تنبغي العناية بزمن استعماله فقط بلا مراعاة بنيته ومدى موافقتها لقوانين العرب. فلا ضير في اجتماع الوصفين معاً، فيقال: معرّب مؤلّد، لمعرفة زمن استعمال هذا المعرّب، من غير أن يكون هذا الوصف مُتقراً المُستعمل منه.

وكان اعتماد المعيار الزمني في تمييز المعرّب من الدخيل سبباً في وصف هذا الدخيل بأنه مؤلّد، ليلغَم المُستعمل أنه لا يصل إلى رتبة المعرّب الذي استعمله القدماء، على الرغم من خضوعهما لقوانين العربيّة في التعريب. ولو اعتمد على معيار البنية في ذلك لكان الحكم دقيقاً.

ولإزالة الغموض الذي لفّ مصطلحات "المؤلّد" و"اللحن" و"المعرّب" و"الدخيل" وأدى إلى خلق مقاربات مزعومة نفخ الباحثون فيها الروح وصوروا للدارسين أنها متعاقبة، يروم الباحث النظر في العلاقة التي أوجدها الباحثون، قداماء ومحدثين، بين التوليد من جهة، واللحن والاقتراض من جهةٍ أخرى، وبيان ما يشوب هذه العلاقة من اعتباطية وغياب المنهج المُحدّد في التأليف، الذي كان سبباً رئيساً في إدخال المؤلّد في كُتب اللحن والتعريب.

▪ بين اللحن والتوليد

استعمل اللحن، بسكون الحاء، عند العرب لمعان لغويّة متعدّدة، أولها الغناء، قال الزبيدي: ((اللحن من الأصوات المصوّغة المصوّغة، وهي التي يرجع فيها ويُطرَب.. وفلان لا يعرف لحن هذا الشعر، أيّ

لا يَعْرِفُ كَيْفَ يُغَيِّهِ)) (4) وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ - وَهُمْ بَنُو كِلَابٍ - بِمَعْنَى اللُّغَةِ، وَبِهِ فَسَّرَ قَوْلَ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): "تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ وَالْفَرَائِضَ فَإِنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ" (5)، أَيْ تَعَلَّمُوا لُغَةَ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ. (6) ثُمَّ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْخَطَأِ، قَالَ الزَّبِيدِيُّ: ((اللَّحْنُ: الْخَطَأُ وَتَرْكُ الصَّوَابِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالنَّشِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقِيلَ: هُوَ تَرْكُ الْإِعْرَابِ)). (7) وَمِنْ مَعَانِيهِ الْحَمِيلُ، وَقَدْ لَحَنَ إِلَيْهِ: إِذَا نَوَاهُ وَمَالَ إِلَيْهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ التَّغْرِيبُ لَحْنًا، وَقَدْ لَحَنَ لَهُ لَحْنًا: قَالَ لَهُ قَوْلًا يَفْهَمُهُ وَيَخْفَى عَلَى غَيْرِهِ. (8) وَقَدْ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْفَهْمِ وَالْفِطْنَةِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَعْنَى لَحْنًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (9). (10) أَيْ فِي طَرِيقَةِ التَّعْبِيرِ الَّتِي سَلَكَهَا أَعْدَاءُ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وَهِيَ طَرِيقَةُ تَعْبِيرٍ مَعْسُولَةٍ لَا يَبْدُو فِي ظَاهِرِ جَرَسِهَا سُوءٌ، وَلَكِنَّهَا تَرْمِزُ إِلَى مَعَانِي الرِّيَاءِ وَالنِّفَاقِ. (11)

وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْمَعَانِي اسْتِعْمَالًا هُوَ الْخَطَأُ اللَّغَوِيُّ، وَقَدْ نَبَّهَ الْجَا حِظُّ (255هـ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي

قَوْلِ مَالِكِ بْنِ أَسْمَاءٍ فِي جَارِيَةِ تَغْنَى بِهَا:

مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنَ أَحْيَا نَا وَأَخْلَى الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا

أَرَادَ أَنَّهَا تَلَحَّنَ فِي الْكَلَامِ أَيْ تُخْطِئُ، وَأَنَّ اللَّحْنَ فِي الْكَلَامِ مِمَّا يُسْتَحْسَنُ مِنَ النِّسَاءِ. (12) وَذَهَبَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (328هـ) إِلَى أَنَّ هَذَا الْاسْتِعْمَالَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخَطَأِ، وَأَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: مَا كَانَ لَحْنًا: مَا كَانَ صَوَابًا. (13) وَأَشَارَ حَمِزَةُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْفَهَانِيُّ (360هـ) إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ طَرِيقَةَ التَّعْبِيرِ بِقَوْلِهِ: ((وَلَيْسَ مَعْنَى اللَّحْنِ هَهُنَا مَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا تَتَكَلَّمُ بِالشَّيْءِ وَهِيَ تُرِيدُ غَيْرَهُ مِنْ فِطْنَتِهَا وَذَكَائِهَا، وَهَذَا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾)). (14)

وَخَيْرُ تَفْسِيرٍ لِهَذَا الْقَوْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَا حِظُّ لِأَنَّهُ أَدْرَى بِعَادَاتِ الْمَجْتَمَعِ فِي عَصْرِهِ مِنْ ابْنِ

الْأَنْبَارِيِّ وَالْأَصْفَهَانِيِّ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الَّذِي يَعْنِينَا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي هُوَ الْخَطَأُ اللَّغَوِيُّ، الَّذِي عَرَّفَهُ الْمُخَدِّثُونَ بِأَنَّهُ ((خُرُوجُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ عَنْ مَجْرَى الصِّحَّةِ فِي بِنْيَةِ الْكَلَامِ أَوْ تَرْكِيْبِهِ أَوْ إِعْرَابِهِ، بِفِعْلِ الْاسْتِعْمَالِ الَّذِي يَشِيْعُ أَوَّلًا بَيْنَ الْعَامَّةِ مِنَ النَّاسِ، وَيَتَسَرَّبُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْخَاصَّةِ)). (15)

وَقَدْ عَدَّ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ هَذَا الْمَعْنَى مُؤَلَّدًا، إِذْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ

بِكَلَامِهِمْ، يَقُولُ ابْنُ فَارِسٍ (395هـ): ((فَأَمَّا اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ فِيمَا لُهُ الْكَلَامُ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيْحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ: لَحَنَ لَحْنًا، وَهَذَا عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُؤَلَّدِ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحَدَّثٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ، الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِطَبَاعِهِمُ السَّلِيمَةِ)). (16) وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ جَارٍ عَلَى قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَوْسِيْعِ الْمَعْنَى، إِذْ يُلْحَظُ فِي

استعمال اللحن بمعنى الخطأ ميل عن الصواب، وهو ما نشعر به في استعمال هذه اللفظة بدلالاتها المتعددة.

واللحن بهذا المفهوم يختلف عن التوليد، فهو يقتصر على مخالفة الصواب فيما يتعلق بالبنية أو التركيب أو الإعراب، أما التوليد فيتناول مستويات اللغة كافة، فيشمل اللفظ، أي توليد بنية جديدة من مادة عربية فصيحة. والمعنى، أي استعمال لفظ قديم بدلالة جديدة؛ لمسايرة ما يجد في الحياة من ألفاظ ومعانٍ لم يكن للعربي القديم عهداً بها. والتركيب، بعلاقات إسنادية جديدة. وقد يشمل التوليد اللفظ والمعنى، أي استحداث لفظ جديد لمعنى جديد أيضاً. أما التوليد في المستوى الصوتي فلا حاجة للمستعمل إليه، وهو يدخل في باب اللحن.

ورب سائل يسأل عن الفرق بين اللحن والخطأ، نقول: هناك فرق يسير بين المصطلحين، أشار إليه أبو هلال العسكري (395هـ)، حين صرح بأن اللحن هو ((صرْفُكَ الكلامَ عن جِهَتِهِ، ثُمَّ صارَ اسماً لازماً لمُخَالَفَةِ الإعرابِ. والخطأُ إصابةُ خلافٍ ما يُقصدُ، وقد يكونُ في القولِ والفعلِ، واللحنُ لا يكونُ إلا في القولِ، تقولُ: لحنَ في كلامه، ولا يُقالُ: لحنَ في فعله، كما يُقالُ: أخطأ في فعله، إلا على استعارةٍ بعيدةٍ))⁽¹⁷⁾. فالفرق بين المصطلحين يُشير إلى داليتين، عامةٍ وخاصةٍ، فاللحنُ يُمثِّلُ الدلالةَ الخاصةَ، وهو مقصورٌ على الكلام، أما الخطأُ فدلالتهُ عامَّةٌ تشملُ الكلامَ وغيره.

ويتضح مما تقدم أن لا علاقة تجمع اللحن والتوليد، ولكن القدماء حاولوا أن يوجدوا هذه العلاقة عندما نظروا إلى الجديد من الألفاظ والمعاني نظرة المتوجس، وتمسكوا بالقديم الذي سمع عن العرب الفصحاء، فعدوا ذلك الجديد خارجاً عن الصواب، مخالفاً ما تلقفوه من أسلافهم، وهو ما جعل المشتغلين بتنقية اللغة يوردون تلك الألفاظ والمعاني الجديدة في كتبهم التي ألفوها للتنبية على الاستعمالات الخارجة عن الصواب.

يزاد على ذلك أن اللحن - وإن عرِفَ قديماً - أخذ بالتوسُّع والانتشار على ألسنة الناس، ولا سيما في القرن الرابع الهجري، الذي انتهى في آخره الاستشهاد، إذ وصل الأمر إلى مداه، وطغى على العامة والخاصة، وعلى أصحاب الطبع في البادية، وأصحاب الصنعة في الحضر.⁽¹⁸⁾ فكان من نتائج هذا السيل العرم الذي غطى الفصاحة وتحري الصواب، أن ظهر تيارٌ إصلاحيٌّ اتخذ من محاربة اللحن غنواناً له، فتمخض عن مؤلفاتٍ وسمت بكُتب لحن العامة. ولكنها لم تحتكم إلى مخالفة الصواب فقط، بل وقفت بوجه كل جديد، وإن كان لا يخرج عن مقاييس العربية. ونلمس ذلك واضحاً في قول إسماعيل أحمد عمارة، الذي لخص غاية تلك المؤلفات بأنها تسعى ((إلى إصلاح ما يقع فيه الناس من خطأ، أو ردهم

إلى المعايير الثابتة، التي تمثل أساليب العرب ضمن إطار زمني لا يتجاوز عصر الاحتجاج، ولا يتخطى بيئات مكانية محددة، تمثلها قبائل معينة، هي أقرب القبائل إلى تمثيل لغة القرآن الكريم)). (19)

والناظر في هذا النص يجد أن أصحاب تلك المؤلفات راعوا المستوى الصوابي الذي وضعه اللغويون القدماء، والذي خضع للمعيارين، المكاني والزمني، وهم مع ذلك لم يتفقوا - كأسلافهم - على معيار صوابي واحد يستند إليه ((الحكم بالصححة أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكاً متشديداً بالوقوف عند ما سمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، وما عداه فهو خطأ)) (20) ومنهم من ذهب إلى خلاف ذلك، فجوز القياس على النادر والرديء، ما دام واردًا في لهجة من لهجات العرب، يقول ابن جني (392هـ): ((الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه)) (21)

فالأفصح عند المتشددين هو ما وافق المقياس الصوابي الذي أقره، وما عداه لحن أو مؤذ. وعند المتساهلين يكون وصفاً لكل ما تكلمت به العرب، وما قيس على كلام العرب فهو صواب. وفي مسلك هؤلاء المتساهلين يقول ابن هشام اللخمي (560هـ): ((روى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا قليلاً. وقال الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يلحن أحداً. وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم)) (22)

فالمستوى الصوابي لم يكن موضع اتفاق تام بين اللغويين، القدماء منهم وأصحاب كتب لحن العامة، وإن خلافتهم ونقاشهم كانا يتناولان الأساس الذي لم يتفقوا عليه، وهو الصواب اللغوي. فنجدهم يصفون عدداً من الألفاظ بالتوليد، ويعاملونه معاملة الألفاظ الملحونة بإيراده في كتب اللحن.

ولإيضاح المقصود بالمستوى الصوابي في اللغات، الذي يهتم إليه في تحديد الصواب والخطأ، يشير تمام حسان إلى أن لكل لغة مستوى صوابياً خاصاً، يكون معياراً لغوياً ((يرضى عن الصواب، ويفرض الخطأ في الاستعمال. وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين بها الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي، يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويزجج الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال. والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم)) (23)

وللخلاص من تلك الدوامة ينبغي إخراج الألفاظ، التي قيل إنها مؤلدة، والتي سار مستعملوها في توليدها على نهج العرب في استحداث الألفاظ والمعاني من كتب اللحن، ووضعها في مؤلفات خاصة، وتحديد مستوى صوابي دقيق، يعتمد على دعامتين: إحداهما المحافظة على سلامة اللغة

العربية، والأخرى مراعاة التغير الذي تخضع له اللغة، بوصفها ظاهرة اجتماعية متغيرة، مع حراسة هذا التغير، لتظل لغتنا - مع تغييرها - محافظة على طابعها المميز وخصائصها الأصلية.

■ بين الاقتراض والتوليد

ينبغي أن نقيم حدوداً دقيقة للعلاقة التي أوجدتها اللغويون، قداماء ومحدثين، بين الاقتراض والتوليد، لكي نكون على دراية في استعمال مصطلحات هاتين الظاهرتين، ولا نقع فيما وقع فيه السابقون، من خلط أدى إلى دراسة المولد في كتب الدخيل والمغرب، فأثر في إصدار الأحكام، ووقوعهم في اضطراب جعل المصطلحات فضفاضة، لا تشير إلى دلالتها التي استعيرت للتعبير عنها، وهي المغرب، والدخيل، والأعجمي، وعلاقتها بالمولد.

الاقتراض مصطلح حديث لم يعرفه القداماء، يشير إلى اقتراض لفظ من لغة واستعماله في لغة أخرى، وأثر اللغويون المحدثون هذا المصطلح على ما استعمله القداماء للإشارة إلى هذه الظاهرة، كالدخيل، والمغرب، والأعجمي. وهو ظاهرة طبيعية نجد آثارها في لغات البشر كافة؛ لأنها تنبع من ناموس طبيعي يعتمد على تبادل التأثير والتأثير، الذي تخضع له اللغات الإنسانية كلها، فهو قانون اجتماعي إنساني. ولم تكن العربية بدعاً بين اللغات، فقد عرفت الاقتراض من مجموعة من اللغات قبل الإسلام وبعده، ولا تزال تأخذ من اللغات الأجنبية في هذا العصر ما كان ضرورياً لمسايرة تطور الحياة والثقافة والعلوم وسائر ضروب النشاط البشري. (24)

ولم يقتصر الاقتراض على زمن معين، فقد اقتضت العربية قبل الإسلام وبعده ألفاظاً أجنبية كثيرة، ولم يجد العرب القداماء في هذا غصاصة أو ضيراً بلغتهم التي أحبوها واعتزوا بها. وكانوا في اقتراضهم تلك الألفاظ يعمدون في أغلب الحالات إلى تلك التي تعبر عن أمور غير مألوفة في شبه الجزيرة، من أزهار وطيور وأدوات منزلية، وغير ذلك من كلمات تتطلبها مظاهر الحضارة والمدنية لدى الأمم العريقة التي كانت تتأخم الحدود العربية، كالفرس واليونان. أي إن استعارتهم في مثل هذه الحالات كانت ضرورية وحاجة ملحة، على أنهم في القليل من الأحيان قد اقتبسوا أيضاً عدداً من تلك الألفاظ الأجنبية التي لها نظائر في لغتهم في المعنى والدلالة. (25)

ويبينُ علي عبد الواحد وافي السببَ في لجوءِ العربيَّةِ إلى استعمالِ كلماتٍ أعجميَّةٍ مع وجودِ نظائرٍ لها في لغةِ العربِ، بقوله: ((ولعلَّ اتِّصالَ هذه المفرداتِ وما إليها بأُمورٍ اختصَّ بها الأعاجمُ، أو برزوا فيها، أو امتازوا بإنتاجها وكثرةِ استخدامها، أو كانَ ارتباطُها بمظاهرٍ حضاريَّةٍ أوثقَ من ارتباطِها بمظاهرِ الحضارةِ العربيَّةِ.. كانَ له بعضُ الأثرِ في انتقالِ هذه المفرداتِ إلى ألسنةِ العربِ، وتغلُّبِها على نظائرها في لغتهم. ولعلَّ خِفَّةَ بعضها، وثقلَ نظائرها العربيَّةِ على اللسانِ، كانَ لهما كذلكَ شيءٌ من الأثرِ في انتقالِها وتغلُّبِها)) (26)

ويشيرُ إلى أنَّ تلكَ الظاهرةَ كثُرَتْ في لغةِ الذينَ عاشوا بعدَ زمنِ الاحتجاجِ، ولا سيَّما عندما توغَّلَ الباحثونَ في ترجمةِ العلومِ اليونانيَّةِ والهنديَّةِ، وجُلُّهم من مُستعربةِ الأعاجمِ ممَّنْ لم تستَحِكِمِ مرَّتهم في العربيَّةِ، فعَجَزُوا عن ترجمةِ عددٍ من الألفاظِ الأعجميَّةِ معَ وجودِ مُرادفٍ لها في العربيَّةِ. وهو يقصُرُ ذلكَ الأمرَ على فلاسفةِ الإسلامِ ممَّنْ هم من سلاسلِ أعجميَّةِ، كالفارابيِّ والرَّازيِّ وابنِ سينا. (27) فكانَ ذلكَ لم يقعَ من غيرهم، وهو رأيٌ يعوزه الدليلُ، إذ إنَّ هذه الظاهرةَ ليستَ مقصورةً على عُصورٍ ما بعدَ الفصاحةِ، بل تتحقَّقُ كذلكَ في عددٍ من المفرداتِ الأعجميَّةِ التي استعملَها العربُ في جاهليَّتهم وإسلامهم، ومن أمثلةِ تلكَ الألفاظِ: "الإبريق"، وهو في لغةِ العربِ يُسمَّى "التَّامورة"، و"المِسك"، وهو في لغةِ العربِ يُسمَّى "المشموم"، و"الجاسوس"، وهو في لغةِ العربِ يُسمَّى "النَّاطِس". ونحو ذلك. (28)

ويبدو أنَّه نوعٌ من التَّأثيرِ الذي لا يتبعُ الحاجةَ، وإنَّما هو واقعٌ في اللُّغةِ، سواءً احتاجَ مُستعملُ اللُّغةِ إلى تلكَ الألفاظِ أو لم يحتجِ إليها. فهي استعارةٌ لا تكشفُ عن حاجةٍ ملحةٍ، وإنَّما تكونُ انعكاساً للبيئةِ المُقتَرَضِ منها، وتأثراً بثقافةِ تلكَ الأُمَّةِ ورفقيها الاجتماعيِّ ونهضتها السياسيَّةِ، فيحصلُ تنافسٌ بين الألفاظِ الأصليَّةِ وتلكَ الألفاظِ الوافدةِ من اللُّغةِ المُقتَرَضِ، وتلكَ هي الاستعارةُ التي تتركُ أثراً ظاهراً في تغييرِ الدلالةِ لعددٍ من الألفاظِ. أمَّا الاستعارةُ التي تكونُ وليدةَ الحاجةِ، فلا نكادُ نلمحُ لها أثراً في تغييرِ الدلالاتِ، بل هي مُجرَّدُ تنميةٍ لألفاظِ اللُّغةِ، وإضافةٍ جديدٍ لها. وقد يكونُ من نتائجِ هذا التغييرِ أن يَنزوي اللَّفْظُ الأصيلُ، ويحلُّ محله اللَّفْظُ الدَّخيلُ، أو يعيشانِ جنباً إلى جنبٍ، ويتكوَّنُ منهما - حينئذٍ - ما يُسمَّى "التَّرادف". فقديمًا عَرَفَ العربُ لفظَ "الحرير"، ثُمَّ لم يَقنعوا به، فاقتَرَضُوا معه ألفاظاً من لغاتٍ أُخرَ، كالمِسندسِ، والإستبرقِ، والدِّيباجِ. (29)

وقد استُعْمِلت للإشارةِ إلى ظاهرةِ الاقتراضِ في الدِّراساتِ العربيَّةِ القديمةِ مصطلحاتٌ متعدِّدةٌ، كالذخيلِ والمُعربِ والأعجميِّ والمؤدِّ.

فالدَّخِيلُ يُسْتَعْمَلُ فِي أَصْلِ وَضَعِهِ اللُّغَوِيِّ بِمَعْنَى الْغَرِيبِ الَّذِي لَيْسَ بِأَصِيلٍ، يَقُولُ ابْنُ فَارِسٍ فِي تَحْدِيدِ أَصْلِ دَلَالَتِهِ: ((الدَّالُّ وَالخَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ مُطَّرَدٌ مِنْقَاسٌ، وَهُوَ الْوُلُوجُ... وَبَنُو فُلَانٍ فِي بَنِي فُلَانٍ دَخِيلٌ: إِذَا انْتَسَبُوا مَعَهُمْ))⁽³⁰⁾ وَيُقَالُ: ((هُوَ دَخِيلٌ فِيهِمْ: أَي مِنْ غَيْرِهِمْ وَيَدْخُلُ فِيهِمْ))⁽³¹⁾ وَمِنْهُ أُخِذَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةُ، وَهُوَ ((كُلُّ كَلِمَةٍ أُدْخِلَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَيْسَتْ مِنْهُ))⁽³²⁾.

وَلَمْ يَسْتَقِرَّ هَذَا الْمُصْطَلَحُ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ الْقُدَمَاءِ، فَاسْتَعْمَلُوهُ وَضَفًا لِلْأَعْجَمِيِّ وَالْمُعَرَّبِ وَالْمُؤَلَّدِ، أَي إِنَّهُمْ نَظَرُوا لِلْإِقْتِرَاضِ مِنْ زَاوِيَةٍ تَارِيخِيَّةٍ أَمَلَتْهَا قَضِيَّةُ الْإِحْتِجَاجِ، وَبِهَذَا الْمَنْظُورِ فَإِنَّ كُلَّ مَا اقْتَرَضَتْهُ الْعَرَبِيَّةُ بَعْدَ عَصْرِ الْإِحْتِجَاجِ هُوَ دَخِيلٌ وَلَيْسَ مَحَلًّا اسْتِشْهَادِيًّا، فَلَا أَهْمِيَّةَ - وَالْحَالَةَ تِلْكَ - لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ أَنْوَاعٍ لَا يُبْنَى عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَهَا أَيُّ مَطْلَبٍ لُغَوِيٍّ⁽³³⁾ وَلِذَلِكَ سَمَّى الْخَفَاجِيُّ كِتَابَهُ: "شِفَاءُ الْغَلِيلِ فِيمَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الدَّخِيلِ".

وَهُمْ مُصِيبُونَ فِي اسْتِعْمَالِهِ مَعَ الْأَعْجَمِيِّ وَالْمُعَرَّبِ، لِكَوْنِهِ مُصْطَلَحًا يَشْمَلُ الْإِثْنَيْنِ. أَمَّا اسْتِعْمَالُهُ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَا اسْتُحْدِثَ بَعْدَ زَمَنِ الْإِحْتِجَاجِ، فَإِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا صَحَّ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْمُسْتَحْدِثُ عَرَبِيًّا فَلَا يَجُوزُ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ وَلَا بُدَّ أَنْ يَقْتَصِرَ اسْتِعْمَالُ الدَّخِيلِ عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِيِّ، سِوَاءً فِي ذَلِكَ مَا اسْتَعْمَلَهُ الْقُدَمَاءُ فِي عُضُورِ الْفَصَاحَةِ، وَمَا اسْتَعْمَلَهُ التَّابِعُونَ.

وَالْأَعْجَمِيُّ هُوَ خِلَافُ الْعَرَبِيِّ بِوَجْهِ عَامٍ⁽³⁴⁾ وَمَا الْفَارِسِيُّ وَالرُّومِيُّ وَالْحَبَشِيُّ وَنَحْوَهُ إِلَّا تَخْصِيصٌ لِنِسْبَةِ اللَّفْظِ إِلَى هَذَا اللَّسَانِ دُونَ غَيْرِهِ، لِذَلِكَ تَرِدُ كَلِمَةُ الْأَعْجَمِيِّ لِتَدُلَّ عَلَى اللَّفْظِ الدَّخِيلِ. وَلَيْسَ صَحِيحًا أَنْ يُوسَمَ بِهَذَا الْمِصْطَلَحِ مَا أُخِذَ مِنَ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَنْتَمِي إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ. وَلَمْ يَكُنِ الْقُدَمَاءُ عَلَى صَوَابٍ مُطَّرَدٍ فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى اللُّغَاتِ الْآخَرِ، فَكَانَ أَنْ نَسَبُوا أَلْفَاظًا إِلَى لُغَاتِ سَامِيَّةٍ مِنَ الْأَخْوَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَوَصَفُوهَا بِالْعُجْمَةِ. وَفِي هَذَا الشَّأْنِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ أُنَيْسٌ: ((إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى دَرَايَةِ كَافِيَةٍ بِشَقِيقاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ لُغَاتِ سَامِيَّةٍ تَنْتَمِي إِلَى أَرُومَةٍ وَاحِدَةٍ، فَعَمَدُوا إِلَى أَلْفَاظٍ سُورِيَانِيَّةٍ أَوْ عِبْرِيَّةٍ أَوْ أَرَامِيَّةٍ وَاعْتَبَرُوهَا مِنَ الدَّخِيلِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ. غَيْرُ مُدْرِكِينَ أَنَّ هَذِهِ اللُّغَاتِ قَدْ انْحَدَرَتْ كُلُّهَا مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، وَرَبَّمَا أَخَذَتِ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةَ السَّامِيَّةُ الْأَصْلَ صُورًا مُتَعَدِّدَةً فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ الْأَخْوَاتِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُعَدَّ أَمْثَالُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَجْنَبِيَّةً عَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ))⁽³⁵⁾.

فَقَدْ عَدُّوا - مِثْلًا - كُلُّ لَفْظٍ مَعْرُوفٍ فِي السَّرْيَانِيَّةِ - وَهِيَ مِنَ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ - دَخِيلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا عَلَى وَجْهِ الدَّقَّةِ أَنَّهُ رَبَّمَا تَكُونُ اللَّفْظَتَانِ مِنْ أَصْلِ سَامِيٍّ وَاحِدٍ، كَمَا فِي أَلْفَاظٍ مِثْلِ

"الرَّحْمَنُ"، و"الرَّحِيمُ"، و"كُفِرَ". وقد نَسَبُوهَا إِلَى الْعَبْرِيَّةِ أَوْ الْحَبَشِيَّةِ أَوْ النَّبْطِيَّةِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ الْمُشْتَرَكِ فِي اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ. (36)

أَمَّا التَّعْرِيبُ فَمَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ التَّشْدِيبُ، وَهُوَ مَعْنَى حَقِيقِي حِسِّي، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (نحو 400هـ): ((التَّعْرِيبُ: قَطْعُ سَعْفِ النَّخْلِ، وَهُوَ التَّشْدِيبُ)). (37) وَهُوَ الْإِبَانَةُ وَالتَّوَضِيحُ، قَالَ الرَّبِيدِيُّ: ((التَّعْرِيبُ: تَهْدِيبُ الْمَنْطِقِ مِنَ اللَّحْنِ، وَيُقَالُ: عَرَّبْتُ لَهُ الْكَلَامَ تَعْرِيبًا، وَأَعْرَبْتُ لَهُ إِعْرَابًا: إِذَا بَيَّنَّتهُ لَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ حَضْرَمَةٌ. وَقِيلَ: التَّعْرِيبُ: التَّبْيِينُ وَالْإِيضَاحُ، وَفِي الْحَدِيثِ: "النَّبِيُّ تَعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا" (38)). (39) وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي، الَّذِي يُشِيرُ إِلَى تَشْدِيبِ الْأَسْمِ الْأَعْجَمِيِّ بِجَعْلِهِ جَارِيًا عَلَى قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الصَّوْتِ وَالْبِنْيَةِ، وَهُوَ ((أَنْ تَتَّفَقَ بِهِ الْعَرَبُ عَلَى مِنْهَاجِهَا، تَقُولُ: عَرَّبْتَهُ الْعَرَبُ وَأَعْرَبْتَهُ أَيْضًا)). (40) وَيُرَى فَايِزَ الدَّايَةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُعْرَبِ بِهَذَا الْمَعْنَى ظَهَرَ مُتَأَخِّرًا فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ مَعَ كِتَابِ الْجَوْلِيقِيِّ (540هـ) "الْمُعْرَبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ". (41) وَهُوَ تَحْدِيدٌ يُجَانِبُ الصَّوَابَ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ هَذَا الْمَصْطَلَحَ قَبْلَ الْقَرْنِ السَّادِسِ، وَمَنْ يَقْرَأُ فِي كُتُبِ اللُّغَوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَجِدُ الْبُرْهَانَ.

وَلَمْ يَشْتَرَطْ عَدَدٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ، لِاسْتِعْمَالِ هَذَا الْمَصْطَلَحِ، أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ جَارِيًا عَلَى أُبْنِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَيَّبُوهُ (180هـ) فِي بَابِ "مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ"، بِقَوْلِهِ: ((اعْلَمْ أَنَّ هُمْ مِمَّا يُغَيِّرُونَ مِنَ الْخُرُوفِ الْأَعْجَمِيَّةِ مَا لَيْسَ مِنْ خُرُوفِهِمُ الْبِنْيَةِ، فَرُبَّمَا أَحَقُّوه بِنَاءِ كَلَامِهِمْ، وَرُبَّمَا لَمْ يُلْحِقُوهُ ((42)).

وَكَأَنَّ سَيَّبُوهُ نَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَى مَا يَطْرُقُ عَلَى لُغَتِنَا بَعِينَ الْغَيْبِ، فَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي التَّعْرِيبِ سِوَى الْاسْتِعْمَالِ. وَلَوْ اشْتَرَطَ فِيهِ تَغْيِيرَ الْكَلِمَةِ وَإِحَاقَهَا بِأَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ، لَضَقْنَا ذَرْعًا بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْأَعْجَمِيَّةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَنْهَالُ عَلَى لُغَتِنَا أَيَّمَا أَنْهِيَالٍ. (43) أَيْ إِنَّهُ لَمْ يَشْتَرَطْ مُوَافَقَةَ الْأَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ وَضَعَ شَرْطًا ضَمْنِيًّا، وَهُوَ مَنَاسِبَةُ اللَّفْظِ الْأَعْجَمِيِّ لِقَوَانِينِ الصَّوْتِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِطَبِيعَةِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَأْتَلَفُ لِتَكْوِينِ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهَمْ يُغَيِّرُونَ خُرُوفَهُ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ خُرُوفِهِمْ، وَلَمْ يُغَيِّرُوهُ عَنْ بِنَائِهِ فِي لُغَتِهِ الْأُمِّ، نَحْوُ: فَرِيدٌ، وَأَجْرٌ، وَجُرْبُزٌ. أَمَّا إِذَا كَانَتْ خُرُوفُهُ مِنْ خُرُوفِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَتْرَكُونَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أُبْنِيَةِ كَلَامِهِمْ، نَحْوُ: خُرَاسَانٌ، وَخُرْمٌ، وَالْكَرْكُمُ. (44)

وَتَخْتَلَفُ دَلَالَةُ "الدَّخِيلِ" وَ"المُعْرَبِ" بِحَسَبِ الْمَعْيَارِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ لِتَحْدِيدِهِمَا. فَهَنَّاكَ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَعْيَارَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ زَمْنِيًّا، اسْتِنَادًا إِلَى مَفْهُومِ الْإِحْتِجَاجِ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ الْعَرَبِ، إِذْ حَدَّدُوا إِطَارًا زَمْنِيًّا لِلْكَلامِ الَّذِي يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، يَمْتَدُّ مِنْ زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الثَّانِي الْهَجْرِيِّ فِي حُدُودِ سَنَةِ 150هـ، وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ مَيَّزُوا الْمُعْرَبَ مِنَ الدَّخِيلِ.

ونلمسُ هذا المعنى واضحاً عند ابن دُرَيْدٍ (321هـ) في قوله: ((تَكَ الشَّيْءَ يَتَكَّهُ تَكًّا: إِذَا وَطَّئَهُ حَتَّى يَشْدَخَهُ.. وَالتَّكُّةُ لَا أَحْسَبُهَا عَرَبِيَّةً مَحْضَةً وَلَا أَحْسَبُهَا إِلَّا دَخِيلًا)) (45) ونلمحُه أيضًا في قول الجواليقي، عَنْ سَبَبِ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ "المُعَرَّبِ مِنَ الكَلَامِ الأَعْجَمِيِّ": ((هَذَا كِتَابٌ نَذَكَّرُ فِيهِ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ العَرَبُ مِنَ الكَلَامِ الأَعْجَمِيِّ، وَنَطَّقَ بِهِ القُرْآنَ المَجِيدُ، وَوَرَدَ فِي أَخْبَارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَذَكَرْتُهُ العَرَبُ فِي أَشْعَارِهَا وَأَخْبَارِهَا. لِيُعْرَفَ الدَّخِيلُ مِنَ الصَّرِيحِ)) (46)

وينبغي التنبُّه إلى أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَاتِ الأَقْدَمِينَ مِثْل: "مَا ذَكَرْتُهُ العَرَبُ" أَوْ "مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ العَرَبُ" أَوْ "مَا نَطَّقْتُ بِهِ العَرَبُ" عُرْفٌ خَاصٌّ لَدَى عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، يُقْصَدُ بِهِ المَادَّةُ اللُّغَوِيَّةُ المُوَثَّقَةُ فِي زَمَنِ الِاحْتِجَاجِ. وَبِذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الجَوَالِيقِيِّ المُتَقَدِّمِ أَنَّ "المُعَرَّبَ" لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الكَلِمَاتِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا النَّاطِقُونَ مِنَ العَرَبِ فِي هَذَا الزَّمَنِ، أَوِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي نُصُوصٍ مُوثَّقَةٍ كَالْقُرْآنِ وَالحَدِيثِ، أَمَّا الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ المُوَلَّدُونَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ صَرَّحَ الخَفَاجِيُّ بِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ "المُوَلَّدِ". (47)

فالمُعَرَّبُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، لَفْظٌ اسْتَعَارَهُ العَرَبُ الخُصُّصُ فِي عَصْرِ الِاحْتِجَاجِ مِنْ أُمَّةٍ أُخْرَى، وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي لِسَانِهِمْ، مِثْل: "السُّنْدُسُ" وَ"الرَّزَنْجَبِيلُ" وَ"السَّرَاطُ" وَ"الإِبْرِيْقُ". أَمَّا الدَّخِيلُ فَهُوَ لَفْظٌ اقْتَرَضَتْهُ العَرَبِيَّةُ فِي مَرِحَلَةٍ مُتَأَخَّرَةٍ عَنِ عَصْرِ الِاحْتِجَاجِ، وَتَأْتِي الكَلِمَةُ الدَّخِيلَةُ كَمَا هِيَ أَوْ بِتَحْرِيفٍ طَفِيفٍ فِي النُّطْقِ. (48) بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ شَكْلِهِ البَنِيَوِيِّ، فَهُوَ مُعَرَّبٌ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي تِلْكَ العُصُورِ، سِوَاءِ أَكَانَ بَرِّيًّا عَرَبِيًّا أَمْ كَانَ بَرِّيًّا فِي لُغَتِهِ الأُمَّ، وَدَخِيلٌ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي العُصُورِ التَّالِيَةِ وَإِنْ ارْتَدَّى لِبُوسًا عَرَبِيًّا.

وهم بتسميتهم هذا الدَّخِيلَ مُوَلَّدًا - لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ بَعْدَ عُصُورِ الِاحْتِجَاجِ، وَإِنْ خَضَعَ إِلَى قَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ فِي صِيَاحَةِ الأَلْفَاظِ - يَخْتَلِقُونَ عِلَاقَةً بَيْنَ التَّوَلِيدِ وَالاقتراضِ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ. فَلَوْ نَظَرْنَا فِي أَقْوَالِ القُدَمَاءِ إِزَاءَ عَدَدٍ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي عَرِبَتْ بَعْدَ تِلْكَ العُصُورِ، وَجَدْنَا هُمْ يَصِفُونَهَا بِالمُوَلَّدِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا اسْتُحْدِثَ مِنَ الأَلْفَاظِ، وَإِنْ كَانَتْ أَصُولُهُ أجنبيةً، بَلْ هُوَ فِي مَنْظُورِهِمْ يُقَابَلُ العَرَبِيَّ.

وَمِنْ مِصَادِيقِ هَذَا الفَهْمِ قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ: ((التَّحْرِيرُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، وَإِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ)) (49) وَقَوْلُهُ فِي مَا نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ: ((يُقَالُ: هُوَ الفَالُودُ، وَالسَّرَطُ، وَالمَرْعَرَعُ، وَالمُؤَاوِصُ، وَأَمَّا الفَالُودُجُ فَهُوَ أَعْجَمِيٌّ، وَالمُؤَاوِصُ مُوَلَّدٌ)) (50) فَوَصَفَ مَا هُوَ مُعَرَّبٌ بِالتَّوَلِيدِ، وَقَدْ ثَبَّتَ تَعْرِيبُهُ فِي أَكْثَرِ مَكَانٍ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: ((الفَالُودُ وَالمُؤَاوِصُ مُعَرَّبَانِ. قَالَ يَعْقُوبُ: وَلَا تَقُلْ الفَالُودُجُ)) (51) وَذَكَرَهُ الجَوَالِيقِيُّ (52)، وَابْنُ مَنْظُورٍ (53). وَأَشَارَ الرَّبِيعِيُّ إِلَى أَصْلِهِ فِي اللِّسَانِ الفَارِسِيِّ، بِقَوْلِهِ: ((الفَالُودُ: حَلَوَاءٌ، مَعْرُوفَةٌ.. فَارِسِيٌّ

مُعَرَّبٌ، قَالَ شَيْخُنَا: الْحَلَوَاءُ لَا بُدَّ أَنْ تُخْتَمَ بِالْهَاءِ، عَلَى أَصْلِ اللِّسَانِ الْفَارِسِيِّ، وَإِذَا عُرِّبَتْ أُبْدِلَتْ الْهَاءُ جِيمًا فَقَالُوا فَالْوَدَجُ)). (54) بجواز إبدال الهاء جيمًا، بخلاف ما نسب إلى يعقوب من وجوب إبدالها قافًا. وأخذ المعاصرون بهذا المعنى أو حاموا حوله، فقال عبد القادر المغربي: ((المُعَرَّبُ - ويُسمى أيضًا دَخِيلًا - هو ما استعملته العرب في الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها)). (55) وهو يُرِيدُ بذلك العرب الذين يُحْتَجُّ بكلامهم. وقال علي عبد الواحد وافي: المُعَرَّبُ هو ((ما استعمله فصحاء العرب ((56) لأنَّ الدَّخِيلَ عنده نوعان، الأول: المُعَرَّبُ الذي استعمله الفصحاء، والثاني: المؤلَّد وهو ما استعمله المؤلِّدون من ألفاظٍ أعجمية لم يُعَرِّبها الفصحاء، وأطلق عليه تسمية "الأعجمي المؤلَّد". (57) وقال حسن ظاظا: ((الدَّخِيلُ هو لفظٌ أخذته اللغة من لغةٍ أُخرى في مرحلةٍ من حياتها متأخرة عن عصور العرب الخُلص الذين يُحْتَجُّ بلسانهم)). (58) وقسم محمد الأنطاكي الدَّخِيلَ على ثلاثة أقسام، مُعَرَّبٌ: وهو ما نطق به الجاهليون ومن يُحْتَجُّ بلغتهم من الكلام الأعجمي، ومؤلَّدٌ: وهو ما عرَّبه المؤلِّدون الذين لا يُحْتَجُّ بألفاظهم، ومحدثٌ عاميٌّ: وهو ما عرَّبه المحدثون، وهم من عاشوا بعد المؤلِّدين إلى أيامنا هذه. (59)

ويُلَخِّصُ تلك الآراء ما جاء في مَحْضَرِ إحدى جَلَسَاتِ المجمع اللُّغويِّ المصريِّ من أن ((التَّعْرِيبُ أن يُدْخَلَ العربيُّ الذي يُعْتَدُّ بعربيته الفطرية لفظًا أعجميًا في كلامه، فيعطى حكم اللفظ العربيِّ)). (60) فلا يُشْتَرَطُ - في قولهم هذا - التَّغْيِيرُ في المُعَرَّبِ، ولكنَّهُ يُشْتَرَطُ استعماله في زمن الاحتجاج فقط. ويشوب هذا التَّعْرِيبَ ما شاب عمل القدماء حين رَبطوا الفصاحة بالزمن.

وقد حاول ابن دُرَيْدٍ أن يُمَيِّزَ المُعَرَّبَ الذي استعمل في عصور الفصاحة ممَّا عرَّبَ بعدها، فدأب في وصف ما عرَّبه المؤلِّدون بأنه مُعَرَّبٌ مؤلَّدٌ، كقولهِ: ((الحُبُّ: ضدُّ البُغْضِ. وأمَّا الحُبُّ الذي يُجْعَلُ فيه الماء فهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو مؤلَّدٌ. قال أبو حاتم: أصله حُنْبٌ فَعَرَّبَ فَعَلَبُوا الخاء حاءً وحذفوا النون فقيل: حُبٌّ)). (61)

وحذا الزبيديُّ حدو ابن دُرَيْدٍ في ذلك، فَبَدَّلَ جُهْدًا في وصف ما عرَّبَ بعد زمن الاحتجاج بأن قال: مُعَرَّبٌ مؤلَّدٌ، أو عرَّبه المؤلِّدون، وغيرها من العبارات التي تُوجي بذلك، ومن ذلك، قوله: ((النَّوَخِذَةُ، أُمَّلَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَهُوَ هَكَذَا بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُعَرَّبِينَ إِهْمَالُ دَالِهَا، وَهُمْ مُلَّاكُ سُنَنِ الْبَحْرِ. قاله شيخنا، أو وكلاؤهم عليها، مؤلَّدةٌ مُعَرَّبَةٌ)). (62) فنلاحظ أن الزبيدي زاد كلمة "مؤلَّدة" على قول الفيروزآبادي (817هـ)، الذي اكتفى بأن قال: مُعَرَّبَةٌ؛ (63) ليُشيرَ إلى أن العرب القدماء لم يستعملوا هذه اللفظة، مُسلِّطًا الضوء على تأريخها الاستعماليِّ.

ولكنه لم يسر على هذا المنهج فيما شاكل هذه اللفظة، إذ اكتفى في عددٍ من المواضع بوصفِ المُعَرَّبِ بالتوليد، بلا إشارةٍ إلى تعريبه، بقوله: ((الكندوج، بالفتح: شبه المخرن. وفي المصباح: وضعت الكاف لأنه قياس الأبنية العربية. وهي الخزانة الصغيرة مُعَرَّبٌ كندو. وكندجة الباني في الجدران والطبقان مؤلدة؛ لأن الكاف والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية إلا قولهم: رَجُلٌ جَكَر))⁽⁶⁴⁾ وهو يُعَلِّلُ التوليد في هذه اللفظة باجتماع الكاف والجيم، غافلاً عن اجتماعهما في لفظة "الكندوج" التي وصفها بالتعريب.

وقوله: ((السوملة: الفنجانة الصغيرة، كما في المحكم. وقال غيره: هي الفياجحة الصغيرة، وهي الطرجهارة أيضاً. قلت: والفياجحة تعريب بباله بالفارسية، والفنجانة: لفظة مؤلدة، أصلها فلجانة))⁽⁶⁵⁾ إذ أراد بمصطلح "المؤلد" الدخيل الذي خالف كلام العرب، لذا لم يشفع هذا المصطلح بمصطلح "المُعَرَّب".

ويُفَضِّلُ فريقٌ من اللغويين والدارسين الابتعاد عن المعيار الزمني، الذي استند إليه القدماء؛ لصعوبة الفصل بين ما دخل في عصر الاحتجاج، وما دخل بعد ذلك. فضلاً عن إهماله السبل التي عاملت بها العربية ما دخلها من ألفاظ، من حيث إجراؤها على الأنماط العربية أو عدمه. وينبغي اللجوء إلى معيار الصواب القياسي، أو كما يُسميه أحد المحدثين "منظور صرفي صوتي"⁽⁶⁶⁾، بأن نُخَضِّعَ اللفظ المشكوك في أمره لمقاييس العرب، فإن جازاها كان مُعَرَّباً، وإلا عُدَّ دخيلاً. وبذلك يكون الدخيل هو ما لم يجر على أقيسة العرب في التعريب، سواء استعمل في زمن الاحتجاج أو في أزمان لاحقة، ولا يصح أن يُسمى ما عرّب بعد ذلك مؤلداً. فيكون الاعتداد بالبنية اللغوية معياراً للتفرقة بين مُصَطَّلِحِي الدخيل والمُعَرَّبِ.

ويكاد يُجمع المحدثون على أن يُطْلَقَ المُعَرَّبُ على كُلِّ كلمةٍ أجنبيةٍ دخلت العربية قديماً أو تدخل اليوم أو غداً، على أن تكون خاضعة لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها، ويدخل فيه قسم كبير مما عرّبه القدماء أو المعاصرون؛ ويُسمى هذا النوع مُعَرَّباً؛ لأن الروح العربية سرّت فيه وأصبح جزءاً من البناء العربي. وأن يُطْلَقَ "الدخيل" على اللفظة الأجنبية التي لم تخضع لمقاييس العربية وبنائها وجرسها، سواءً أقدمه كانت أم حديثه.⁽⁶⁷⁾

فالمُعَرَّبُ - على وفق هذا المعيار - لفظٌ مُقْتَرَضٌ مِنَ اللُّغَاتِ الأجنبيّةِ وَضِعَ فِي الصِّيغِ والقوالبِ العربيّةِ. أمّا الدخيلُ فهو لفظٌ اقترضته العربية مِنَ اللُّغَاتِ الأجنبيّةِ بلفظه أو بتحريفٍ طفيفٍ في نطقه.⁽⁶⁸⁾

ومن القائلين بهذا الرأي إبراهيم أنيس، إذ قال في معرض حديثه عن أثر الحاجة في اقتراض الألفاظ: ((وعمد العرب القدماء إلى تلك الألفاظ فغيروا بنيتها، وجعلوها على نسج الكلمات

العربية، وسموها مُعْرَبَةً، وتركوا البعض الآخر على صورته وسموه بالدَّخِيلِ ((69) وعبد الحميد حسن، الذي يرى أنَّ الدَّخِيلَ ((هو اللَّفْظُ الأجنبيُّ الذي دَخَلَ دون تَغْيِيرٍ، والفرقُ بينه وبين المُعْرَبِ، أنَّ المُعْرَبَ قد غَيَّرَ العَرَبُ صِيغَتَهُ في الغالبِ بالزِّيَادَةِ أو النَّقْصِ، أو بتغييرِ الحركاتِ وأدخلوه في لغتهم))). (70)

ويلاحظُ أنَّ الاعتمادَ على معيارِ البنيةِ في التَّمييزِ بين هذينِ المصطلحينِ يُسَدِّي نفعًا كبيرًا؛ لأنَّه يُساعدُ ((على فَتْحِ التَّعْرِيبِ والأخذِ مِنَ اللُّغَاتِ الأجنبيَّةِ بما يُناسبُ أبنيةَ العربيَّةِ.. وهذا أكثرُ فائدةً في نقلِ المصطلحاتِ العلميَّةِ التي لا يُمكنُ صَوغُها على الأبنيةِ العربيَّةِ، وبذلكِ يتسنى التَّعْرِيبُ للمُحدِّثينِ بمعناه القديمِ، ويفسحُ المجالَ في إدخالِ ما لا يُعْرَبُ عِنْدَ الضَّرورةِ القُصوى))). (71)

نخلصُ من ذلكِ إلى أنَّ الدَّخِيلَ مُصْطَلَحٌ عامٌّ يشملُ كلَّ ما دَخَلَ العربيَّةَ مِنَ اللُّغَاتِ الأخرِ، سواءً لَبِسَ لبوسًا عربيًّا أو بقيَ على حاله في لغتهِ الأمِّ، وللتَّفريقِ بينَ هذينِ النُّوعينِ نُسِمِي الأوَّلَ مُعْرَبًا، والثَّاني دَخِيلًا، إذ يخضعُ الاسمُ الأعميُّ للتَّغْيِيرِ في صوتهِ وبنيتِه أو في صوتهِ دونَ بنيتِه، وهذا هو المُعْرَبُ. أو يُتْرَكُ بلا تغييرٍ، وهذا هو الدَّخِيلُ.

ولم يُشيرِ القُدَماءُ إلى هذا الفَرْقِ صراحةً، ولكنَّ الناظرَ في نصوصهمِ يلمحُ ذلكَ، قال أبو حيان الأندلسيُّ (745هـ): ((الأسماءُ الأعميَّةُ على ثلاثةِ أقسامٍ: قِسْمٌ غَيْرَتُهُ العَرَبُ، وألْحَقَتْهُ بكلامِها، فحُكِّمَ أبنيتِه في اعتبارِ الأصليِّ والزَّائِدِ والوَزْنِ حُكْمُ أبنيةِ الأسماءِ العربيَّةِ الوَضْعِ، نحو: دِرْهَمٌ، وبَهْرَجٌ (72). وقِسْمٌ غَيْرَتُهُ ولم تُلْحَقْهُ بأبنيةِ كلامِهم، فلا يُعْتَبَرُ فيه ما يُعْتَبَرُ في القِسْمِ الذي قبله، نحو: آجَرَ، وسِفْسِيرٌ (73). وقِسْمٌ تَرَكَوه غيرَ مُغْيِرٍ، فما لم يُلْحَقْهُ بأبنيةِ كلامِها لم يُعَدَّ منها، وما ألْحَقْوه بها عُدَّ منها. مثالِ الأوَّلِ: خُرَّاسان، لا يثبتُ به فُعْالان. ومثالِ الثَّاني: خُرَّمٌ (74) ألْحَقَ بِسَلْمٍ، وكُرْكُمٌ (75) ألْحَقَ بِقُمُومٍ))). (76) ويشيرُ هذا إلى أنَّ ألفاظَ القِسْمينِ الأوَّلِ والثَّاني مُعْرَبَةٌ، أمَّا ألفاظُ القِسْمِ الثَّالثِ فهي منِ الدَّخِيلِ.

إنَّ اللُّغويينَ، قُدَماءَ ومُحدِّثينَ، مُتَّفِقونَ على تأثُرِ العربيَّةِ باللُّغَاتِ الأخرِ وتأثيرِها في تلكِ اللُّغَاتِ، إلَّا أنَّ بعضَ المُتشدِّدينَ مِنَ القُدَماءِ حاولَ أن يُذهبَ مِنَ العربيَّةِ ذلكَ التَّأثُرَ، ومن أولئكِ ابنُ فارس (77)، الذي اعتقدَ بأفضليَّةِ اللُّغةِ العربيَّةِ واستغنائها عن غيرها، وظنَّ أنَّ الاقتراضَ دليلٌ على ضَعْفِ اللُّغةِ وحاجتها إلى غيرها، وهو حُكْمٌ ليس موضوعيًّا، يقولُ صبحي الصَّالح: ((ومن يرمُ العربيَّةَ مقصورةً على الأعرابِ، محبوسةً عن التَّعْرِيبِ، ويزعمُ أنَّها بصيغِها وأنواعِ اشتقاقِها وحدها أعرِبتَ عن خصائصِها الدَّاتيَّةِ، وأنها إنَّ أدخلتْ على نفسها بالتَّعْرِيبِ مُصْطَلَحَاتِ الحضارةِ، شوَّهتْ محاسنِها وفقدتْ خصائصِها

وَأَنْكَرَتْ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، فَلَيْسَ يُرِيدُ لِهَذِهِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا الْمَوْتَ، وَلَيْسَ يَعْيشُ بِعَرَبِيَّتِهِ إِلَّا فِي بُرُوجٍ مِنَ الْعَاجِ بِنَاهَا لَهُ خَيَالٌ سَقِيمٌ (((78)

ويبدو أن التعصب هو مصدر ذلك الاعتقاد، يقول عبد المنعم الكاروري: ((وَعَنِ التَّعَصُّبِ صَدَرَ الْقَوْلُ بِاسْتِغْنَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عَنْ سِوَاهَا، وَحَاجَةٌ غَيْرِهَا إِلَيْهَا. فَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الرِّسَالَةِ إِلَى اتِّفَاقِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ، إِمَّا مِنَ النَّقْلِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِمَّا مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ)) (79) وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقُولُ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ: ((هِيَ أَوْلُ اللُّغَاتِ، وَكُلُّ لُغَةٍ سِوَاهَا حَدَثَتْ بَعْدَهَا إِمَّا تَوْفِيقًا أَوْ اصْطِلَاحًا؛ وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ أَسْبَقُ اللُّغَاتِ وَجُودًا)) (80)

وصار هذا التعصب للقديم عقيدة يُنادي بها الكثير من دارسي اللغة العربية، قديماً وحديثاً، فأدى إلى تحريم الترخيص بالزيادة على أصولها، فألزم كثير منهم مُستعمل اللغة ما سُمع عن العرب الذين يُحتج بكلامهم، ولا يُسمح للوليد من الكلمات أن يدخل حظيرة الصواب اللغوي، سواءً أكان هذا الوليد عربياً في أصله طارئاً على العربية بعد غُصور الاحتجاج، أي إن مادته عربية صحيحة ولكن استعماله متأخراً، أم كان دخيلاً على العربية من لغة أخرى.

وكان من نتائج ذلك أن اختلف العلماء في وجود المُعرب في القرآن الكريم، وقد لخص أبو عبيد القاسم بن سلام ذلك الاختلاف بمذاهب ثلاثة. ففريق ذهب إلى أن في القرآن أحرفاً كثيرة بلغات العجم، وهو قول أهل العلم من الفقهاء، كابن عباس (68هـ)، وابن جبير (95هـ)، ومجاهد (103هـ)، وعكرمة (105هـ)، وعطاء (115هـ)، وأبي حاتم الرازي (322هـ). وفريق آخر زعم أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء، لقوله تعالى: ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (81)، وقوله: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (82) وهو قول أهل العربية أيضاً. وفريق ثالث يجمع القولين معاً، وذلك أن هذه الحروف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربت بالسنن، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق. (83)

وهناك من ذهب بعيداً واعتد برأيه، قائلاً بتوافق اللغات، ومن أولئك أبو عبيدة (210هـ)، فقال فيما نقله ابن فارس: ((وقد يوافق اللفظ اللفظ ويُفارقُه ومعناهما واحد، وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها. قال: فمن ذلك: الإستبرق بالعربية، وهو الغليظ من الديباج، وهو استبره بالفارسية.. وذكر الدست والدشت.. ثم قال: وذلك كله من لغات العرب، وإن وافقه في لفظه ومعناه شيء من غير لغاتهم)) (84)

ولا يثبت هذا الرأي أمام البحث، فلماذا لا تُعد هذه الأمثلة التي ذكرها، من المُعَرَّبَات التي دَخَلَتِ العربية بتغييرٍ في أصواتها أو أوزانها لِتُوافِقَ رُوحَ العربية. وهو ما أشار إليه الزبيدي في حديثه عن "الدست"، بقوله: ((الدست بالسین المَهْمَلَة: لغة في الدشت، بالمُعْجَمَة، أو هو الأصل، ثم عُزِبَ بالإهمال.. وهو من الثياب والورق وصدر البيت لثلاثة معانٍ مُعَرَّبَاتٍ عَنِ الْمُعْجَمَة. واستعمله المتأخرون بِمَعْنَى الدِّيوان، ومجلس الوزارة، والرئاسة)). (85) فلا يصح فيه التوافق؛ لاختلاف معناه في اللغتين، نقل ذلك الزبيدي عن شيخه ابن الطيب الفاسي، بقوله: ((الدست، بالفارسية: اليد، وفي العربية بِمَعْنَى اللباس، والرئاسة، والحيلة)). (86) وإلى ذلك أشار الخفاجي في شفاء الغليل. (87)

والحق أن من النَّعْصِبِ الذي لا يستند إلى أساس، بل من غير الصواب، إنكار وقوع المُعَرَّبِ في القرآن الكريم؛ لأن شواهده كثيرة وواضحة لا لبس فيها، منها: أباريق، وسجيل، وإستبرق، ودينار، وياقوت، ومِسْكٌ، وهي فارسية. ومنها: الرقيم، والصراط، والقسطاس، والشَّـ..... يطان، وإبليس، وهي يونانية. ومنها: جهنم، وملائكة، وأخدود، وهي حبشية. ومنها: غساق، وهي تركية قديمة. ومنها: مشكاة، وهي هندية.. الخ.

وصفوة القول في حجية التعريب أن علماءنا، قداماء ومحدثين، لم ينكروا ما اقترضته العربية من ألفاظٍ أعجمية في عُضُونِ ما اصطلح على تسميته "زمن الاحتجاج"، وهو المُعَرَّبُ الذي عدَّ بحكم العربي، والذي يُحتج به تماماً كما يُحتج بالكلم العربي الأصيل. أمّا ما اقترضته بعد ذلك الزمن إلى يومنا هذا، فهو الذي تباينت فيه الآراء، واختلفت بشأنه وجهات النظر، وإذا ما نحن تأملنا آراء اللغويين العرب، لم نجد مناصاً من أن نُقسِمَ هذه الآراء على قسَمين:

الأول: آراء المُتَشَدِّدِينَ الذين قالوا بسماعية التعريب وأنكروا القياس، فمن أولئك من أسرف في تشدده وغالى في تشاؤمه، حتى راح يرى اللغة قد ملأتها الألفاظ الأعجمية والدخيلة، فباتت لغة غير الفصحى ولساناً سوى الصاد. وحجَّتْهم أن التعريب مقصورٌ على العرب الذين يُحتج بكلامهم؛ لأن اللغة ملكهم الخاص، يتصرفون فيه وحدهم تصرف المالك الطليق، وليس من حق من جاء بعدهم التصرف بما ليس لهم، ولو فُتِحَ هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمية، وجرفت أمامها لغة القرآن والدين والتراث الخالد. (88) وهذا الموقف يُلحظ في كلام من منع وقوع المُعَرَّبِ في القرآن الكريم، ومن هؤلاء ابن فارس، وأبو عبيدة، وغيرهما.

والظاهر أن أدلة السماعيين في التعريب خطابية عاطفية، لا تثبت أمام البحث، ولا تقوى على التمهيص، ولم تجد لها طريقاً إلى العقل؛ إذ كيف يُمنع التعريب مع شدة الحاجة إليه. وعلى الرغم من ذلك قد وقف عدد من المحدثين مع أولئك المانعين، بحجة وجود ما يكفينا في بطون المعجمات، ومن هؤلاء: أحمد الاسكندري، ومصطفى صادق الرافعي، وعز الدين التنوخي. (89) ولا يوافق هذا المسلك الحاجة الاجتماعية المتجددة على مدى العصور، وما يحدث بين اللغات من تأثير وتأثر لا ينقطعان، يتبعهما بالضرورة انتقال الكلمات من لغة إلى أخرى. ولا يوافق الحاجات العلمية المتجددة لاستعمال مصطلحات تتطلب ظروف العلوم أحياناً أن تكون عالمية، وربما لا يتيسر الوفاء بها من طريق الترجمة، أو الاشتقاق، أو تطوير دلالة الكلمات.

فحركة الاقتراض اللغوي حركة طبيعية، لا تشكل خطراً كما توهم عدد من القدماء والمحدثين، وإنما هي وسيلة من وسائل الشراء اللفظي والمعنوي. وفي ذلك يرى حسن ظاظا أن الدخيل ليس هو الخطر كالمحدث باللغة، وإنما يكمن الخطر في زعزعة النظام النحوي والصرفي وتشويهه وإحلال غيره محله؛ لأن النظام النحوي مرتبط بالفكر والدوق ارتباطاً مباشراً، وهو الذي يكون كالسمنط الذي تنتظم فيه مراحل تأريخ الأدب والحضارة للأمة، أما الألفاظ فإن أثرها في حياة اللغة أقل أهمية من النحو والصرف. (90)

والثاني: آراء المعتدلين القائلين بقياسية التعريب، لسد حاجة العربية إلى المفردات، بشرط ألا يفسد هذا المعرب أصلاً من أصول اللغة، أو يخرج بها عن طريقها المؤلف، ومن هؤلاء: طه حسين، والخضري، وعبد القادر المغربي، وأحمد أمين، وأحمد زكي باشا. (91)

وحجة هؤلاء القياس، يلجؤون إليه عند كل بحث، ويتسلحون به في كل حوار، وإليه ينتسبون ينظرون فيما قاله العرب أو فعلوه، ثم يجعلونه نبراساً يستضيئون به، فيحاكونهم فيما ورد عنهم؛ لأنهم رأوا العرب قد نقلوا من الفارسية، والهندية، والرومية، والحبشية، وغيرها كلمات كثيرة، في عصر لم تدهمهم مستحدثات الحضارة، ولا مبتكرات المدنية، فلم يمنعهم ذلك من أن يدخلوا في لغتهم ما ليس منها، سواءً أكانت بهم حاجة إليه أم لم تكن. وهو ما رأيناه في الألفاظ التي أدخلوها في لغتهم مع وجود ما يدل عليها، فقد لجأ القدماء إلى التعريب حين اتسعت حياتهم واتصلوا بالثقافات الأجنبية، والعرب اليوم أكثر حاجة من ذي قبل، فالذين عاشوا في زمن الترجمة وظهور التأليف أولى باقتراض ما يحتاجون إليه من اللغات الأخرى.

وقد فسّر علي عبد الواحد وافي رأي المجمع بأنه لا يُجيزُ ما استعمله المؤلِّدون في شتى العُصور، وما أدخله عددٌ من الباحثين في العصرِ الحاضرِ، أو يرى إدخاله في اللُّغة العربيَّة، من كلماتٍ أجنبيَّةٍ تتعلَّقُ بالمخترعاتِ أو المصطلحاتِ العلميَّةِ والفنيَّةِ؛ لأنَّ في العربيَّةِ غنيَّةٌ عنه، ولأنَّ في بطنِ مُعْجَماتها مئات الألوْفِ من الكلماتِ المهجورةِ الحسنَةِ النغمِ والجَرسِ، الكثيرةِ الاشتقاقِ، ممَّا يصلُحُ أن يوضَعَ للمسمَّياتِ الحديثةِ، من غيرِ حُدوثِ اشتراكٍ؛ لأنَّ بعثها من مَرَاقِدِ الإهمالِ والنسيانِ يصيرُها كأنَّها موضوعةٌ وضْعاً جديداً. وقد عني المجمعُ بتطبيقِ قراره هذا، فوضَعَ عدداً كبيراً من الأسماءِ العربيَّةِ لمسمَّياتِ حديثةٍ، جرتِ العادةُ باستعمالِ كلماتٍ أجنبيَّةٍ في التَّعبيرِ عنها. (92)

ولا تُعدُّ هذه الأسماءُ العربيَّةُ، التي وضَعها المجمعُ، بديلاً من الأسماءِ الأجنبيَّةِ التي شاعت في العربيَّةِ واستعملت لتدلَّ على المخترعاتِ الحديثةِ، فليس باستطاعةِ أحدٍ أن يتحكَّم باللُّغة بهذا الشكلِ. فالمجمعُ وضَعَ اللَّفْظَ العربيَّ بَعْدَ فواتِ الأوانِ ((وبذلك يُولدُ هذا اللَّفْظُ مِيتاً، لاشتِهَارِ اللَّفْظِ الأجنبيِّ وشيوعه على الألسنة. وكم من ألفاظٍ وضَعَتْها المِجامعُ اللُّغويَّةُ لمستحدثاتِ الحضارةِ، غيرَ أنَّها لم تتجاوزَ أبوابَ هذه المِجامعِ، فمثلاً: "المِذياع" للراديو، و"الخيالة" للسَّيْنِمَا، و"المأوى" للبنسيون، و"الطَّارمة" ..و"المرناة" للتلفزيون، وغير ذلك، ألفاظٌ ولِدَت مِيتةً، لهذا السَّببِ)). (93) فإذا أُريدَ لَلَّفْظِ العربيِّ أن يشيعَ، ينبغي أن يوضَعَ للمسمَّى الجديدِ قَبْلَ أن يُعرَفَ بلفظه الأجنبيِّ، فيصيرَ هذا المسمَّى - حينئذٍ - مُتداولاً بلفظه العربيِّ.

وقد أشارَ مُحَمَّدُ الأنطائي إلى أنَّ علماءَ اللُّغة القُدَماءَ لم يُشيرُوا صراحةً إلى سماعيَّةِ التَّعريبِ، وليس في كلامهم ما ينصُّ صراحةً على قِياسِيتِهِ. (94) ولكنَّ عبد القادر المغربيَّ أوردَ كلاماً مُتناقضاً بشأنِ هذا الموضوعِ، فبعدَ أن رجَّحَ قِياسِيةَ التَّعريبِ، لأنَّه لم يَعرُفْ على رأيٍ للعلماءِ في التَّعريبِ يمنعُ ذلك، فضلاً عن كثرةِ الكلماتِ الأجنبيَّةِ التي نُقلت إلى العربيَّةِ في القُرُونِ الإسلاميَّةِ الأولى، واستعملها جُمهُورُ الأدباءِ في منشورهم ومنظومهم بلا نكيرٍ، يعودُ ليَقُولَ: وهَلْ للمؤلِّدين الذين جاؤوا بَعْدَ العَرَبِ، مِمَّنْ يتكلَّمُ بلُغَتِهِمْ أن يُعرَبَ؟ أي أن يدخلَ كلمةً أجنبيَّةً في كلامِ العَرَبِ فتُصبِحَ عربيَّةً. قالوا: لا. وإنما التَّعريبُ خاصٌّ بالعَرَبِ، وهو حقُّهم وملكُ ألسنتهم، والكلماتُ التي يعربونها يجوزُ لنا نحنُ المؤلِّدين استعمالها كسائرِ كلماتِ لُغَتِهِمْ. (95)

وإلى ذلك ذهبَ أحمد الاسكندريُّ، زاعماً أن ليسَ من حقِّ مَنْ عاشَ بَعْدَ ذلك الزَّمَنِ أن يدخلَ في العربيَّةِ ألفاظاً أجنبيَّةً، وإن كانَ على طريقةِ العَرَبِ في التَّعريبِ؛ لأنَّه يرى أن الذين لهم حقُّ التَّصَرُّفِ في اللُّغة هُم أصحابُ عُصورِ الاحتجاجِ اللُّغويِّ، وهُم أهلُ ذلك اللِّسانِ، وهُم العَرَبُ أنفسهم، فلا حقَّ لغيرهم في

التَّصْرُفِ والتَّعْرِيبِ والاشتقاقِ مِنْ أَلْفَاظٍ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ وَنَقَلَتْهَا النِّقَاتِ بِجَوَازِ إِدْخَالِ الأَعَاجِمِ وَالمُؤَلَّدِينَ شَيْئاً فِي العَرِيبَةِ الفُصْحَى وَعَدَّهُ مِنْهَا. أَي مَنَعُ القِيَّاسِ عَلَى كَلَامِ العَرَبِ فِي التَّعْرِيبِ. وَيَزْعُمُ أَنَّ العَلَّةَ فِي ذَلِكَ هِيَ قَلَّةُ المُعَرَّبِ الذِّي وَرَدَ عَنِ العَرَبِ الفُصْحَاءِ، فَهُوَ لَا يَعدُو نَحْوَ أَلْفِ كَلِمَةٍ، مَعَ أَنَّ كَلِمَاتِ اللُّغَةِ مِنْ جَمِيعِ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْهَا قِيَاساً أَوْ سَمَاعاً، تَفُوقُ ذَلِكَ العَدَدَ بِكثِيرٍ. وَيَرَى أَنَّ أُمَّةَ العَرَبِ الذِّينَ يُعْتَدُّ بِعَرِيبَتِهِمْ، وَيُنْقَلُ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ وَكِتَابَاتُهُمْ، بَقُوا إِلَى أَوَاسِطِ القَرْنِ الثَّانِيِ الهِجْرِيِّ. (96) فَكَانَ اللُّغَةُ مَلِكٌ لَهُمْ وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَصْرَفَ فِيهَا بِحَسَبِ مَا تُمْلِيهِ حَاجَةُ المَجْتَمَعِ، بِوَصْفِهَا وَسِيلَةً لِلاتِّصَالِ وَالتَّفَاهُْمِ. وَهُوَ مَوْقِفٌ غَرِيبٌ تُشْمُ مِنْهُ رَائِحَةُ التَّعَصُّبِ، الذِّي يَحْكُرُ اللُّغَةَ عَلَى مُجْتَمَعٍ دُونَ آخَرَ، بِدَعْوَى المَحَافِظَةِ عَلَى التُّرَاثِ، كَمَا فَعَلَ القُدَمَاءُ مِنْ قَبْلِ، حِينَ تَعَصَّبُوا لِمَنْ عَاشَ فِي الجَاهِلِيَّةِ إِلَى مُنْتَصَفِ القَرْنِ الثَّانِيِ، وَقَبِلُوا مَا عَرَّبُوهُ.

وَيُورِدُ زَكِي مَغَامِرُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ رَدًّا عَلَى ذَلِكَ المَوْقِفِ المُتَّعَصِّبِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ اللُّغَةَ مَلِكٌ لِلأُمَّةِ بِأَسْرِهَا، لَا مَلِكٌ أَفْرَادٍ مَعْدُودِينَ مِنْهَا، وَالحَاجَةُ إِلَيْهَا عَامَّةٌ سَوَاءً لِلخَوَاصِّ وَالعَوَامِّ، فَكَمَا أَنَّ لِلُّغَةَ مِنْهَا شِعْرِيًّا وَأَدْبِيًّا، فَكَذَلِكَ لَهَا مَنَاهِجٌ كَثِيرَةٌ أُخْرَى تَتَأَلَّفُ مِنْهَا أَجْزَاءُ اللُّغَةِ. (97)

وَذَهَبَ الأَبُ أَنَسْتَسُ مَارِي الكَرْمَلِي إِلَى القَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ العَرِيبَةِ وَاسْتِغْنَائِهَا عَنِ غَيْرِهَا، زَاعِمًا أَنَّ الذِّينَ تَنَاوَلُوا التَّعْرِيبَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا لَمْ يَأْتُوا بِفَارِقٍ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَيِّنٌ، بِقَوْلِهِ: ((إِنْ التَّعْرِيبَ فِي كَلِّ عَضُورِهِ يَرْجِعُ إِلَى عَفْوِيَّةٍ لَا طَائِلَ مِنْهَا فِي نَقْلِ المَعْرَبَاتِ، أَوْ لِأَنَّ الذِّينَ تَنَاوَلُوهُ كَانُوا مِنْ سَوَادِ النَّاسِ، وَتَلَقَّفَهَا مِنْهُمْ حَمَلَةً الأَقْلَامِ بِدُونِ نَقْدٍ، أَوْ مِنْ بَابِ التَّعَصُّبِ لِلإِغْرَابِ، وَأَنَّ العَرَبَ كَانُوا فِي غِنَى عَنِ إِيجَادِ بَعْضِ كَلِمَاتِ لَهَا مُقَابِلٌ فِي العَرِيبَةِ، مِثْلُ: "الضَّيْزَنُ"، المَأخُودِ مِنَ اليُونَانِيَّةِ بِمَعْنَى الخِزَانِ)) (98) وَهُوَ إِدْعَاءٌ مُجَانِبٌ الصَّوَابِ، فَالتَّعْرِيبُ لَهُ أَصُولُهُ وَقَوَائِينُهُ المُسْتَقَاةُ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، وَإِنَّ الذِّينَ تَنَاوَلُوهُ لَمْ يَكُونُوا مِنْ سَوَادِ النَّاسِ، فَقَدْ أَشَارَ اللُّغَوِيُّونَ إِلَى وَفُوعِهِ فِي كَلَامِ مَنْ يُحْتَجُّ بِلِغَتِهِ، وَرُويَ كَثِيرٌ مِنَ الأَلْفَاظِ المُفْتَرَضَةِ عَنِ عُلَمَاءِ العَرِيبَةِ القُدَمَاءِ، كَالأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، فَضلاً عَنِ وُروُدِهَا فِي شِعْرِ الفُصْحَاءِ الذِّينَ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ، كَامرئِ القَيْسِ، وَأَوْسِ بْنِ حِجْرٍ، وَالأَعَشِيِّ. وَغَيْرِهِمْ. ثُمَّ أَنَّ مَا إِدْعَاهُ يَصْطَدِمُ بِقَانُونِ طَبِيعِيٍّ تَخَضَعُ لَهُ لُغَاتُ العَالَمِ كَافَّةً، وَهُوَ التَّأَثُّرُ وَالتَّأَثِيرُ.

فمُفْرَدَاتُ اللُّغَةِ تَخْتَلِفُ عَنِ قَوَاعِدِهَا فِي أَنَّ الأَوَّلَى - أَي المَفْرَدَاتِ - تُمَثِّلُ انْعِكَاسًا سَرِيعًا لِمَا يَطْرُقُ عَلَى الجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ تَغْيِيرِ مَادِيٍّ وَنَفْسِيٍّ. أَمَّا القَوَاعِدُ فَإِنَّهَا أَكْثَرُ ثَبَاتًا وَاسْتِمْرَارًا. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا نَلْحِظُ أَنَّ مِنَ اليَسِيرِ حُدُوثِ تَطَوُّرٍ فِي مَعَانِي المَفْرَدَاتِ أَوْ فِي

صِيغَهَا؛ بسببِ اتِّصَالِ الْجَمَاعَةِ بِسِوَاهَا مِنْ الْجَمَاعَاتِ، أَوْ الْاِخْتِلَافِ الثَّقَافِيِّ الَّذِي يَطْرَأُ مَعَ الزَّمَنِ عَلَى الْجَمَاعَةِ.

وَمِنْ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّعْرِيبِ مِصْطَفَى صَادِقِ الرَّافِعِيِّ، الَّذِي يَنْعَى عَلَى مَنْ أَجَازَ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ الْأَعْجَمِيَّةِ فِي الْأَدَبِ حَشْوَهُمْ كِتَابَاتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ الْأَعْجَمِيَّةِ الْمُسْتَكْرَهَةِ، بِقَوْلِهِ: ((مِنْ الْخَيْرِ لِأَنْصَارِ الْمَذْهَبِ الْجَدِيدِ أَنْ يُوَلَّدُوا مِنْ جَدِيدٍ، وَأَنْ يَتَعَلَّمُوا الْأَدَبَ الْعَرَبِيَّ مِنْ جَدِيدٍ، وَلِيَأْخُذُوا مِنْهُ بِالْحِظِّ الْمَوْفُورِ، فَيَسْلُكُوا فِيهِ سَبِيلَ الْقُدَمَاءِ. ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يَنْتَحِلُوا مَذْهَبَهُمُ الْجَدِيدَ، وَلُغَتَهُمُ الْجَدِيدَةَ. فَيُدْخِلُوا فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ مَا لَيْسَ فِي حَقِّهِمْ أَنْ يُدْخِلُوهُ، ذَلِكَ لِأَنَّ اللُّغَةَ مَوْرُوثَةٌ، وَهِيَ مَلَكَ الْمَلَائِكِينَ مِنَ الْأَعْمَارِ، وَلَطَائِفَةٌ طَوِيلَةٌ مِنَ الْعُصُورِ، فَيَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَهَا كَمَا وَرَّثَهَا دُونَ أَنْ نُدْخِلَ فِيهَا شَيْئًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا)). (99)

وَالرَّأْيُ السَّيِّدُ الَّذِي فِيهِ صَوْنٌ لِلْعَرَبِيَّةِ، هُوَ أَنْ يُرَاعَى فِي التَّعْرِيبِ مَا رَاعَاهُ الْقُدَمَاءُ وَمَا يَرَاهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنَ التَّوَازُنِ وَالانْسِجَامِ بَيْنَ الْأَصْوَاتِ؛ لئَلَّا يَدْخُلَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا لَا يَقْبَلُهُ ذَوْقُهَا. وَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ عَامَلَ الْعَرَبُ الْأَلْفَاظَ الدَّخِيلَةَ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِإِبْدَالِ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَنْسَجِمُ وَرُوحَ الْعَرَبِيَّةِ، لِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَامِلُونَ فِي هَذَا الْحَقْلِ بِذَوْقِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنْ يَسْعَوْا جَاهِدِينَ إِلَى وَضْعِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِلْمُضْطَلَحِ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ لَجَّؤُوا إِلَى التَّرْكِيبِ، وَهُوَ مُسْتَسَاعٌ مَقْبُولٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَهَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْمُرُونَةِ الَّذِي نَدْعُو إِلَيْهِ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ هَذَا الدَّخِيلِ يَجْتَاحُ اللُّغَةَ مِنْ خِلَالِ الْعَامَّةِ، بِلا تَعْرِيبٍ، وَلَا حَسِيْبٍ، وَلَا رَقِيبٍ، وَلَا ضَوَابِطٍ تَحْكُمُهُ.

وَقَدْ سَجَّلَ التَّأْرِيخُ الْمَعْجَمِيُّ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنَّ صَاحِبَ أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ كَانَ أَوَّلَ مَنْ خَرَجَ عَنِ شَرْعِيَّةِ عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، حِينَ اسْتَشْهَدَ بِكَلَامٍ مِنْ عَاصِرِهِ أَوْ عَاشَ قَبْلَهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَالْأَدْبَاءِ الَّذِينَ لَمْ يُحْتَجِّجْ بِكَلَامِهِمْ لِأَنَّهُمْ "مَوْلُدُونَ". وَكَانَتْ حُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ رُوحَ اللُّغَةِ تَكْمُنُ فِي تَرَكَيبِهَا الدَّلَالِيَّةِ لَا فِي أَلْفَاظِهَا حَسْبُ. وَالتَّعْرِيبُ لَا يَشْكَلُ خَطَرًا عَلَى اللُّغَةِ مَا لَمْ يُزْعِزِ النَّظَامَ النَّحْوِيَّ وَالصَّرْفِيَّ لِهَذِهِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مُسْتَوَى دُونَ التَّرَاكِيْبِ الدَّلَالِيَّةِ. وَاللُّغَةُ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ أَلْفَاظٍ مُفْرَدَةٍ، بَلْ هِيَ بِنَاءٌ مُلْتَحِمٌ. وَالْأَلْفَاظُ الْمُعْرَبَةُ تُسَبِّكُ فِي هَذَا الْبِنَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَوْثِّرَ فِي كِيَانِهِ اللُّغَوِيِّ، وَرُبَّمَا زَادَتْهُ قُوَّةً وَسَعَةً، وَدَلَّتْ عَلَى مُرُونَةِ الْعَرَبِيَّةِ (100)، وَقُدِّرَتْهَا عَلَى الْهَضْمِ وَالتَّمْثِيلِ، بِخِلَافِ اللُّغَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي لَمْ تَسْتَطِعْ إِزْدَادًا مَا أَخَذَتْهُ مِنَ الْأُمَّمِ الْأُخْرَى كَاللُّغَةِ التُّرْكِيَّةِ. وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِضَعْفِ بِنِيَّتِهَا الْأَصْلِيَّةِ. (101)

بَعْدَ أَنْ وَضَحْنَا مَا يَلْتَبِسُ بِالتَّوَلِيدِ مِنْ مُضْطَلَحَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِظَاهِرَتَيْنِ مَعْرُوفَتَيْنِ، هُمَا اللَّحْنُ وَالِاقْتِرَاضُ، صَارَ وَاضِحًا لِدِينَا الْمَرْجِعُ الَّذِي نَعُودُ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمُوَدَّةِ، وَأَصْبَحَتْ الْعِلَاقَةُ

بين المَوْلَدِ بَوْصَفِهِ مُصْطَلَحًا لُغَوِيًّا، وَمُصْطَلَحِ اللَّحْنِ مِنْ جِهَةٍ، وَمُصْطَلَحَاتِ
الاقْتِرَاضِ، كَالدَّخِيلِ، وَالْمُعَرَّبِ، وَالْأَعْجَمِيِّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، جَلِيَّةً، فَهِيَ مُصْطَلَحَاتٌ مُخْتَلَفَةٌ، لَا كَمَا صَوَّرَهَا
الْبَاحِثُونَ قَدَمَاءَ وَمُحَدِّثِينَ، إِذْ زَعَمُوا أَنَّ بَيْنَهَا قَرَابَةً، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِسَبَبِ سَيْطَرَةِ مَعَايِيرِ بَعِيدَةٍ عَنِ
اللُّغَةِ، اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ تِلْكَ الْمِصْطَلَحَاتِ.

الهوامش:

- 1- وهو الأسعد بن مَمَاتِي أَبُو الْكَارِمِ أَسْعَدُ بْنُ الْخَطِيرِ، نَظَمَ كِتَابَ "كَلْبِلَةَ وَدَمْنَةَ" وَلَهُ دِيْوَانٌ شَعْرٌ. يَنْظُرُ: وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ (ابن خلكان 681هـ): 210/1.
- 2- يَنْظُرُ: فِقْهُ اللُّغَةِ وَخِصَائِصِ الْعَرَبِيَّةِ (مُحَمَّدُ الْمُبَارَكُ): 211.
- 3- الْمَرْهَرُ: 242/1.
- 4- النَّاجِ (لَحْنٌ): 100/36 و101.
- 5- كَنْزُ الْعَمَّالِ فِي سِنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ (ابن حَسَامِ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ 975هـ): 112/10.
- 6- يَنْظُرُ: النَّاجِ (لَحْنٌ): 101/36.
- 7- النَّاجِ (لَحْنٌ): 102/36.
- 8- يَنْظُرُ: النَّاجِ (لَحْنٌ): 103/36.
- 9- مُحَمَّدٌ: 30.
- 10- النَّاجِ (لَحْنٌ): 103/36-105.
- 11- يَنْظُرُ: الْعَرَبِيَّةُ - دَرَاثَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَاللَّهْجَاتِ وَالْأَسَالِبِ (يُوْهَانَ فِك): 251.
- 12- يَنْظُرُ: الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ: 147/1.
- 13- الْأَضْدَادُ: 241.
- 14- التَّنْبِيْهُ عَلَى حَدُوثِ التَّصْحِيفِ: 150.

- 15- المظاهر الطارئة على الفصحى: 12، وينظر: لحن العامة والتطور اللغوي (د. رمضان عبد التواب): 9، و لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 19، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث (د. محمد ضاري حمادي): 9.
- 16- مقاييس اللغة (لحن): 239/5.
- 17- الفروق اللغوية: 53.
- 18- مقاييس اللغة (لحن): 239/5.
- 19- المستشرقون والمناهج اللغوية: 24.
- 20- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 57.
- 21- الخصائص: 12/2.
- 22- المدخل الى تقويم اللسان وتعليم البيان: 10.
- 23- ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 61.
- 24- ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 63 و 64.
- 25- ينظر: من أسرار اللغة (د. إبراهيم أنيس): 124.
- 26- فقه اللغة: 155 و 156.
- 27- ينظر: فقه اللغة (د. علي عبد الواحد وافي): 155.
- 28- لمزيد من الأمثلة ينظر: المزهري: 226/1 و 227.
- 29- ينظر: دلالة الألفاظ (د. إبراهيم أنيس): 149 و 150.
- 30- مقاييس اللغة (دخل): 335/2.
- 31- التاج (دخل): 480/28.
- 32- المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.
- 33- ينظر: منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث (د. ممدوح محمد خسارة): 9 و 10.
- 34- ينظر: الصحاح (عجم): 1980/5.
- 35- من أسرار اللغة: 129.
- 36- ينظر: المولد في العربية - دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام (د. حلمي خليل): 121.
- 37- الصحاح (عرب): 179/1.
- 38- ينظر: كنز العمال: 131/16.
- 39- التاج (عرب): 339/3.
- 40- الصحاح (عرب): 179/1.
- 41- ينظر: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق: 249.
- 42- الكتاب: 303/4.
- 43- ينظر: الاشتقاق والتعريب: 43.
- 44- ينظر: الكتاب: 304/4.
- 45- جمهرة اللغة (تكك): 79/1.
- 46- المعرب من الكلام الأعجمي: 3.

- 47- ينظر: في اللُّغة ودراستها (د.مُحمَّد عيد):170.
- 48- ينظر: أثر الدخيل على العربيَّة الفصحى في عصر الاحتجاج:45و46، ومدخل الى فقه اللُّغة العربيَّة (د.أحمد مُحمَّد قدور):154.
- 49- المُعَرَّب:331، وينظر: شفاء الغليل:297.
- 50- المزهر:245/1.
- 51- الصَّحاح (فلذ):568/2.
- 52- ينظر: المُعَرَّب:247.
- 53- ينظر: اللِّسان (فلذ):3460/5.
- 54- التاج (فلذ):454/9.
- 55- الاشتقاق والتَّعريب:16.
- 56- فقه اللُّغة:153.
- 57- ينظر: فقه اللُّغة:153، وفقه اللُّغة – مناهله ومسايله (د.مُحمَّد أسعد النادري):320.
- 58- كلام العرب:79.
- 59- ينظر: الوجيز في فقه اللُّغة:444-448.
- 60- محاضر جلسات مجمع اللُّغة العربيَّة: المجلد 2، الجزء 1، ص5.
- 61- جمهرة اللُّغة (حب):64/1.
- 62- التاج (نخذ):486/9.
- 63- ينظر: القاموس المحيط (نخذ):319.
- 64- التاج (كندج):176/6.
- 65- المصدر نفسه (سجل):226/29.
- 66- ينظر: منهجيَّة تعريب الألفاظ:10.
- 67- ينظر: المصدر نفسه: الصَّحيفة نفسها.
- 68- ينظر: أثر الدخيل على العربيَّة الفصحى في عصر الاحتجاج:43، ومدخل الى فقه اللُّغة العربيَّة:154و155.
- 69- دلالة الألفاظ:149.
- 70- الألفاظ اللُّغويَّة – خصائصها وأنواعها:69.
- 71- بحوث مصطلحيَّة (د.أحمد مطلوب):26.
- 72- البَهْرَج: الباطل والرَّذيُّ من الشَّيء. الصَّحاح (بهرج):300/1.
- 73- السِّقْسِير بالفارسيَّة: البِمسار والتَّابع. الصَّحاح (سفسر):687/2.
- 74- الحُرْم كسُكْر: نبات الشَّجَر، وأيضاً النَّاعم من العيش، أو هي فارسيَّة مُعربة. التاج (حرم):69/32.
- 75- الكُرْكُم: الرُّعْفَرَان. الصَّحاح (كركم):2021/5.
- 76- ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب:72/1.
- 77- ينظر: الصَّاحي في فقه اللُّغة وسُنن العرب في كلامها:16-25.
- 78- دراسات في فقه اللُّغة:315.

- 79- التعريب في ضوء علم اللُّغة المعاصر: 14.
- 80- المزهري: 26/1.
- 81- الزخرف: 3.
- 82- الشعراء: 195.
- 83- ينظر: المزهري: 211/1 و212.
- 84- الصاحبي: 43 و44.
- 85- التاج (دست): 518/4.
- 86- المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.
- 87- ينظر: شفاء الغليل: 148.
- 88- ينظر: كتابات في اللُّغة (سميح أبو مغلي): 82.
- 89- ينظر: عوامل تنمية اللُّغة العربيَّة (د. توفيق مُحمَّد شاهين): 144 و145.
- 90- ينظر: كلام العرب: 89.
- 91- ينظر: عوامل تنمية اللُّغة العربيَّة: 145.
- 92- ينظر: فقه اللُّغة: 159.
- 93- فصول في فقه العربيَّة (د. رمضان عبد التواب): 368.
- 94- ينظر: الوجيز في فقه اللُّغة: 454 و455.
- 95- ينظر: الاشتقاق والتعريب: 44، والوجيز في فقه اللُّغة: 454 و455.
- 96- ينظر: الغرض من قرارات الجمع والاحتجاج لها، (مقال) للشَّيخ أحمد الاسكندري، مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة الملكي العربي: المجلد الأوَّل / ص 200 و201.
- 97- ينظر: بحث في اللُّغة العربيَّة، (مقال) لزي مغامر، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: المجلد الأوَّل / ص 15.
- 98- مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: المجلد الثَّاني / 283.
- 99- من مناقشة لطف حسين ينافس بها الرَّافعي. نقلاً عن الاشتقاق والتَّعريب: 129.
- 100- ينظر: مباحث في علم الدلالة والمصطلح (د. حامد صادق قنبي): 305.
- 101- ينظر: المُعرَّب والتَّعريب، (مقال) للدكتور طه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: المجلد الأوَّل / ص 15.

مصادر البحث ومراجعته :

- ❖ أُنزِر الدَّخِيلَ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ الْفُضْحَى فِي عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ، للدُّكْتُور مسعود بوبو، وزارة الثَّقَافَةِ، دمشق، 1982م.
- ❖ ارتشاقُ الصَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، لأبي حَيَّان الأندلسي (745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان مُحمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد النَّوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطَّبْعَةُ الأوَّلَى، 1418هـ - 1998م.
- ❖ الاِشْتِاقُ والتَّعْرِيْبُ، للشَّيخ عبد القادر المغربي، مطبعة لجنة التَّأليف والترجمة والنَّشر، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، القاهرة، 1366هـ - 1947م.

- ❖ الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، 1960م.
- ❖ الألفاظ اللغوية - خصائصها وأنواعها، للدكتور عبد الحميد حسن، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، 1971م.
- ❖ بحوث مصطلحية، للدكتور أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1427هـ - 2006م.
- ❖ البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، 1418هـ - 1998م.
- ❖ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (1205هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت.
- ❖ التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، للدكتور عبد المنعم الكاروري، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الأولى، 1986م.
- ❖ التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني (360هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، بغداد، 1387هـ - 1967م.
- ❖ جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (321هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1987م.
- ❖ حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، للدكتور محمد ضاري حمادي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.
- ❖ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د. ت.
- ❖ دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، بيروت، 1973م.
- ❖ دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997م.
- ❖ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (1069هـ)، قدم له ووثق نصوصه وشرح غريبه: د. محمد كشاش، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1418هـ - 1998م.
- ❖ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م.
- ❖ الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (نحو 400هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان، 1407هـ - 1987م.
- ❖ العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك، ترجمة: الدكتور رمضان عبد النؤاب، مكتبة الخانجي بمصر، 1400هـ - 1980م.
- ❖ علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق، للدكتور فايز الداية، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1996م.

- ❖ عوامل تنمية اللغة العربية، للدكتور توفيق محمد شاهين، مطبعة الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1400هـ - 1980م.
- ❖ الفُروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (395هـ)، تحقيق: عماد زكي الباروي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د.ت.
- ❖ فُصولٌ في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التّواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1404هـ - 1983.
- ❖ فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، القاهرة، 2008م.
- ❖ فِهُ اللغة - مناهله ومسائله، للدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، صيدا - بيروت، 1425هـ - 2005م.
- ❖ فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، د.ت.
- ❖ في اللغة ودراساتها، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1974م.
- ❖ القاموس المحيظ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، 1424هـ - 2003م.
- ❖ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- ❖ كتابات في اللغة، لسميح أبو مغلي، شركة الأصدقاء للطباعة والتجارة، الكويت، د.ت.
- ❖ كلام العرب من قضايا اللغة العربية، للدكتور حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
- ❖ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (975هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1419هـ - 1998م.
- ❖ نحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ - 1966م.
- ❖ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ❖ مباحث في علم الدلالة والمصطلح، للدكتور حامد صادق قنبيبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، الأردن - عمان، 1425هـ - 2005م.
- ❖ المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (560هـ)، نسخة مصورة عن الأسكوريال، د.ت.
- ❖ المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1418هـ - 1998م.
- ❖ المستشرقون والمناهج اللغوية، لإسماعيل أحمد عمارة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان - الأردن، 2002م.
- ❖ المظاهر الطارئة على الفصحى، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1980م.

- ❖ المَعْرَبُ مِنَ الكَلَامِ الأَعْجَمِيِّ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (540هـ)، تحقيق وشرح: أحمد مُحَمَّد شاکر، أُعيد طبعه بالأوفسيت في طهران، 1966م.
- ❖ المَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ المَعْرَبِ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السَّيِّدِ بن علي المَطَّرِزِيِّ (616هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- ❖ مَقَابِيسُ اللُّغَةِ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، تحقيق: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، دار إحياء الكُتُبِ العربيَّة، الطَّبعة الأولى، القاهرة، 1369هـ.
- ❖ مِنْ أَسْرَارِ اللُّغَةِ، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصريَّة، الطَّبعة الثَّالِثة، القاهرة 1388هـ - 1968م.
- ❖ مَنَهْجِيَّةُ تَعْرِيبِ الأَلْفَاظِ فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ، للدكتور ممدوح مُحَمَّد خسارة، مؤسَّسة الرِّسَالَةِ، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1420هـ - 1999م.
- ❖ المَوْأَلِدُ فِي العربيَّةِ - دراسةٌ فِي نَمُو اللُّغَةِ العربيَّةِ وتطوُّرها بعد الإسلام، للدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربيَّة، الطَّبعة الثَّانِيَّة، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- ❖ الوَجِيزُ فِي فِقهِ اللُّغَةِ، لمُحَمَّدِ الأنطاكِيِّ، منشورات دار المشرق، الطَّبعة الثَّانِيَّة، د.ت.